

20 المثال الأول محاورة في أحكام المياه وانقسامها من كتاب

المناظرات الفقهية للشيخ السعدي

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمة الله المثال الاول محاورة في احكام المياه وانقسامها. قال المตوكل على الله المياه باعتبار ما تتنوع اليه شرعا ثلاثة اقسام احدها ظهور بنفسه مطهر لغيره وهو الذي لم يتغير بشيء ظاهر ولا بشيء نجس.

تغيرا - 00:00:02

بمقره او ممره بشيء ظاهر. وهذا النوع هو المختص برفع الاحداث وازالة الاخبار من الابدان والثياب وغيرها ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لاسباب. اما ان يكون مرفوعا به حدث اكبر او اصغر وهو يسير. وذلك - 00:00:31

لانه استعمل في عبادة على وجه الائتلاف. فلم يستعمل فيها ثانيا قياسا على الكفارات. واما ان ينتقل الماء وعن اسمه المطلق الى التقيد فيتغير بشيء من الطاهرات تغيرا كثيرا. بحيث يقال فيه ماء زعفران او ماء حبر - 00:00:51

او نحوها من التقيدات فهذا وجه انه ظاهر لكونه لا يدخل في لفظ الماء المطلق الذي امر الشارع بالتطهر به ما له فحيث انتقل عن الاسم المطلق انتقل عن الحكم. فتعين انه ظاهر غير مطهر. ويصير وجوده كعدمه. كما لو كان - 00:01:11

معدوما حس او معجزا عن ثمنه. ويترفع على هذا النوع الماء الذي خلت به المرأة برفع الحدث. فانه لا يرفع وحدث الرجل فهذا يشارك الطاهر في منع رفع حدث الرجل ويشارك الطهور في جواز استعماله في غير هذا النوع من الطهارات - 00:01:31

في الشرعية. الثالث من المياه النجس. وهو نوعان متغير احد او صافه بالنجاسة مطلقا. وملاق للنجاسة اذا كان اقل من قلتين ولو لم يتغير. اما المتغير فللإجماع واما الملاقي فل الحديث ابن عمر المشهور اذا بلغ - 00:01:51

ماء كلتين لم يحمل الخبث او لم ينجسه شيء. رواه اهل السنن. فمفهومه انه اذا لم يبلغ قلتين فانه بمجرد الملاقة وعلى هذا الحديث المقيد تحمل بقية الاحاديث المطلقة. قوله ان الماء ظهور لا ينجسه شيء - 00:02:11

ونستثنى من هذا النوع الماء المتغير بمحاورة نجاسة فانه لا ينجس ولا يكره لانه تغیر مجاورة لا مخالطة فبانما ذكرنا على وجه الاختصار ان المياه ثلاثة ظهور وظاهر ونجس. وقد ذكرنا احكامها. فقال المستعين - 00:02:31

بالله انما دلت الادلة الشرعية الظاهرة على ان المياه نوعان ظهور ونجس. فما تغیر احد او صافه بالنجاسة فهو نجس قليلا كان او كثيرا. تغیر بمخالطة او مجاورة او غيرها. وما سوى ذلك فانه ظهور لا - 00:02:51

فرق بين الباقي على خلقته والمتغير بملوحة او مرارة او حرارة او مقره او ممره او وضع فيه شيء ظاهر طير به او استعمل في حدث او غيره. فكل ما لم يتغير بالنجاسات فانه ظهور. يجوز بل يجب استعماله في طهارة - 00:03:11

الاحداث والاخبار في الابدان والثياب وغيرها. وعلى هذا الاصل تدل الادلة الشرعية فان الله اخبر ان الماء الذي انزله من السماء وانبعه من الارض ظهور مطهر. كذلك النبي صلى الله عليه وسلم اخبر ان الماء ظهور لا ينجسه شيء. الا - 00:03:31

ما غير احد او صافه بالنجاسة فاذا وجد الانسان ماء متغيرا بالطاهرات على اختلاف انواعها فانه داخل في قوله تعالى الا فلم تجدوا ما ان فتيمموا فلا يحل العدول عنه الى التيمم. فلا يحل العدول الى التيمم مع وجود هذا الماء - 00:03:51

سواء كان ماء مطلقا او مقيدا بماء زعفران او غيره. وايضا فاثباتات قسم ظاهر غير مطهر. لم يدل عليه حديث كن صحيح ولا حسن ولا اصل من الاصول الشرعية ولو كان هذا النوع ثابتنا شرعا. تعين ان يبينه الشارع بيانا تاما واضحا - 00:04:11

لا يخفى على احد عظم مصلحته وشدة الحاجة اليه. فكل امر اشتدت حاجة العباد اليه بينه الشارع. وبرهن عليه التي لا تبقي شبهة ولا اشكالا. ولم يحوجنا الى ان نأخذ المسألة العظيمة من قولهم. لانه ليس بماء مطلق او نقيسه - [00:04:31](#)

الكافارات ثم ان القائلين بهذا القول لم يطردوا قولهم. القول المتناقض من اكبر الدلة على ضعفه تناقضه وعدم اضطرابه فانهم قالوا المتغير بالطاهرات ان كان بمقره او ممره او بما يشق صون الماء عنه لا يضر هذا - [00:04:51](#)

تغير فان وضع فيه الطاهر قصدا او تغير به عن مجازة سببه الطهورية. ومن المعلوم ان الشارع لا يفرق بين متماثلين بل يحكم لهم بحكم واحد كما لو تغير ماء بالنجاسة فان الشارع لم يفرق بين تغيره بمقره او ممره او وضع واضح - [00:05:11](#)

قصدا او بغير قصد فكله نجس. وكذلك هذا كله ظهور. كذلك من هذا النوع تفريقيكم بين تغيره بما هو من جنس التراب او بملح مائي اصله الماء او ملح معدني هو من هذا النوع. لا يمكن ان يفرق الشارع بين امرين من دون - [00:05:31](#)

باوصاف شرعية متباعدة. واما ما خلت به المرأة فقد اعترفتم انتم بضعف هذا القول. فقلتم لو لم يجد ما يرفع به حدثه الا هذا الماء استعمله ثم تيمم وهذا لا نظير له شرعا. بل ان كان ظهورا لم يعدل الى التيمم. وان كان ممنوعا - [00:05:51](#)

وعدل الى التيمم من دون استعماله. كما قد اعترفتم بضعفه باعترافكم بانه ماء ظهور. تستعمله النساء في الحدث والخبث منه الصبيان كذلك ويستعمله الرجال في ازالة الخبرث. واذا لم تتم المرأة ظهارتها بل بقى من غسلها او وضوئها اصبع - [00:06:11](#)

مثلا جاز للرجل ان يرفع به الحدث فعلم بهذا انه ظهور من كل وجه. مع ان الاصل ظهارته مع قوله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب. والحديث الذي فيه نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضأ الرجل بفضل المرأة ضعفه اهل - [00:06:31](#)

العلم ولو فرض الاحتجاج به لم يقاوم الادللة الواضحة الصحيحة. ولو احتج به لوجب منع الرجل منه من كل شيء. فعلم ان قول بالمنع من اضعف الاقوال والله الحمد. واما قولكم ان الماء الملاقي للنجاسة اذا لم يبلغ قلتين ينجس - [00:06:51](#)

او لم يتغير لحديث ابن عمر السابق فحديث ابن عمر انما الاستدلال به استدلال بالمفهوم. والمفهوم باتفاق الاصوليين لا عموم له فانه اخبر انه اذا بلغ كلتين لم يحمل الخبرث. فمفهومه انه اذا لم يبلغهما فقد يحمله. فبین - [00:07:11](#)

به وصف الجنس لكثره النجاسة وقوتها وقلتها. وقد لا يحملها. فالسائلون ان الماء لا ينجس الا بالتغير. لا يمتنعون من القول بحديث ابن عمر فيقولون ان حمل الخبرث يعني ان كان الخبرث فيه محمولا اي قد ظهرت فيه او صافه نجس والا - [00:07:31](#)

افلا فان قلتم على هذا ايضا اذا بلغ قلتين فان هذا حكمه ان تغير نجس والا فلا. قلنا ان هذا اخبار عن ان الماء اذا بلغ هذا المبلغ فانه لا يحمل الخبرث غالبا. لكثرته ودفعه النجاسات. وقد تكثر النجاسة او - [00:07:51](#)

الا عليه فيبيين به او صافها فينجس باتفاق. حديث بئر بضاعة اصح من هذا الحديث. ويدل بمنطقه على ان الماء ظهور وظاهره سواء بلغ كلتين او لم يبلغ ما لم يتغير فيدل على صحة هذا القول انه لو كان - [00:08:11](#)

ملاقاة الماء الذي دون القلتين للنجاسة ينجسه. ولو لم يغيره لبيانا مزيلا للاشكال. رافعا اكمالا وايضا فان الشارع يحكم للمتماثلات بحكم واحد لا يفرق بينها. فالماء الذي وقعت فيه نجاسة لم تغيره - [00:08:31](#)

سواء كان ثلاث قرب او اربع قرب او خمسا او اكثر الكل لم تؤثر فيه ولا في صفاته شيئا فیتعین ان حكمها واحد وهو الطهورية. وايضا فقوله تعالى فلم تجدوا ماء يتناولوا هذا الماء الذي لم تغيره النجاسة ولو كان قليلا - [00:08:51](#)

فلما وصل البحث الى هذا قال المتكل على الله هب اتنا وافقناك على القول بان الماء نوعان فقط كما قررته دلت عليه فانه ليس عندنا ما ندفع به هذه الدلة. وليس لنا ان ندفعها بمجرد الجمود على قولنا. فان القصد ظهور الحق - [00:09:11](#)

فلا نبالي ظهر في جانب القول الذي ننشره او ننصره انت. ولكن ما جوابك عن امر النبي صلى الله عليه وسلم باهراق ما بلغ فيه الكلب ثم غسله سبع مرات احداها بالتراب. اليس في هذا اكبر دليل على ان الماء القليل اذا لاقته النجارة - [00:09:31](#)

انه ينجس ولو لم يتغير لان ظاهر هذا انه يسیر. فقال المستعين بالله جوابي عنه من وجوه. احدها ان الماء يسیر جدا اذا لاقته النجاسة وخصوصا اذا تكررت عليه تكرر الوج فاننا نحكم بنجاسته. لان القليل - [00:09:51](#)

تجد في مظنة التغير وخصوصا اذا لم تتميز النجاسة في لونها عن الماء. وبهذا الجواب قال بعض المالكية وهم يقولون ان الماء لا

ينجس الا بالتغيير. ثانيا انه يحتمل ان هذا في الماء الذي تغير بلعاب الكلب. ويكون هذا جمعا - [00:10:11](#)
بين الادلة الدالة على انه لا ينجس الماء الا بالتغيير. ثالثا ما قاله المالكية ان الامر بغسل ولوغ الكلب ليس لاجل نجاسته وانما هو
لمخالطة لعابه الضار بالشارب والمتطره. واحسن الاجوبة هو الجواب الاول. الحاصل ان - [00:10:31](#) -
قول الصحيح الذي تدل عليه الادلة الشرعية ان المتغير بالنجاسة نجس لكونه خبيث. فيدخل في الخبائث التي حرمها الله واجمع
العلماء عليه وما عداه فانه ظهور مطهر على اي صفة كان وما سوى هذا القول فضعيف لعدم الدليل - [00:10:51](#) -
على اثباته وتكون مسائله غير مضطربة ولا جارية على القواعد الشرعية والله اعلم - [00:11:11](#) -